

﴿ كتاب الحدود ﴾<sup>(١)</sup>

١ - عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَدِمَ نَاسٌ مِنْ عُكْلٍ أَوْ عَرَيْنَةَ فَاجْتَمَعُوا الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحِ وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنَ الْبَانِيهَا وَأَبْوَالِهَا فَاَنْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَمَقُوا النَّعْمَ فَجَاءَ الْخَبْرُ أَوَّلَ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ جِئَ بِهِمْ فَأَمَرَ بِهِمْ فَقَطَّعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسُمِّرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَتُرِكُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلَا يُسْقَوْنَ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ فَهَوَّلَاءُ سَرَقُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ إِيْمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ اجْتَمَعَتْ الْبِلَادُ إِذَا كَرِهَتْهَا وَإِنْ كَانَتْ مُوَافِقَةً وَاسْتَوْبَأَتْهَا إِذَا لَمْ تُوَافِقْكَ ﷺ<sup>(٢)</sup>

(١) أي هذا كتاب في بيان ذكر الأحاديث التي يؤخذ منها أحكام الحدود وهو جمع حداثة المنع ولهذا يقال للبواب حداذا لمنعه الناس عن الدخول : وسُميت عقوبات الناس حدودا لأنها تمنع العاصي من المود إلى تلك المعصية التي حدلجلها في الغالب : وأصل الحد الشيء الخارج بين شيئين : وفي الشرع عقوبة مقدرة لأجل حق الله تعالى : فيخرج التمييز لعدم تقديره والتقصص لانه حق الأدي : وجمعه المصنف لاشبهاله على أنواع وذكر فيه ثلاثة أبواب الأول في حد الزنا والتمثيل وذكر فيه ستة أحاديث : قال الخافظ والفتح : وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجود الحد به في سبعة عشر شيئا : فمن المتفق عليه الردة : والحراية ما لم يقب قبل القدرة : والزنا . والقذف به . وشرب الخمر سواء أسكر أم لا . والسرقه . ومن المختلف فيه جحد العارية . وشرب ما يسكر كثيره . من غير الخمر . والقذف بغير الزنا . والتعريض بالقذف . واللواط ولو بمن يحمل له نكاحها . واتبان البهيمه . والسحاق . وتمكين المرأة القرد وغيره من الدواب من وطئها . والسحر . وترك الصلاة تكاسلا . والفطر في رمضان . وهذا كله خارج عما تشرع فيه المغاتلة كما لو ترك قوم الزكاة ونصبوا لذلك الحرب . اه والله أعلم

(٢) اعلم ان هذه القصة كانت في شوال سنة ست من الهجرة . وقوله « فاجتبعوا المدينة »

استدل بالحديث على طهارة ابوال ابل للاذن في شربها والقائلون بنجاستها اعتذروا عن هذا بانه للتداوى وهو جائز بجميع النجاسات الا بالتمر : واعترض عليهم الاولون بانها لو كانت نجسة محرمة الشرب ماجاز التداوى بها لان الله لم يجعل شفاه هذه الامة فيما حرم عليهم : وقد وقع في هذا الحديث التمثيل بهم : واختلف الناس في ذلك فقال بعضهم انه منسوخ بالحدود : وعن قتادة انه قال حدثني محمد بن سيرين ان ذلك قبل ان تنزل الحدود : وقال ابن شهاب بعد ان ذكر قصتهم وذكروا والله أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى بعد ذلك عن المثلة بالآية التي في سورة المائدة ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) ( ١ ) الآية والتي بعدها : وروى محمد بن الفضل باسناد صحيح منه الى ابن سيرين قال « كان شأن المرنيين قبل ان تنزل الحدود التي انزل الله عزوجل في المائدة من شان الحار بين ان يقتلوا او يصلبوا فكان شان المرنيين منسوخا بالآية التي يصف فيها إقامة حدودهم : وفي حديث ابي حمزة عن عبدالكريم : وسئل عن ابوال ابل فقال حدثني سعيد بن جبيرة عن الحار بن فذكر الحديث وفي آخره « فما مثل نبي الله صلى الله عليه وسلم قبل ولا بعد ونهى عن المثلة وقال لا تمثلوا

أى استوخوها كما جاء مفسرا في رواية أخرى في الصحيح أى لم توافقهم وكرهوها لسقم أصابهم وكان عدد الذين قتلوا الراعى ثمانية . واسم الراعى يسار وهو مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان نوبيا . وقوله « واستاقوا النعم » النعم بالنون والعين المهملة المفتوحين الابل خاصة . والانعام الابل والبقر والغنم . وقيل هما لفظان بمعنى واحد يطلق على الجميع ( ١ ) قال النووى في شرح مسلم . واختلف العلماء في المراد بهذه الآية الكريمة فقال مالك هي على التحخير فيخبر الامام بين هذه الامور الا ان يكون الحار بقتل فيحتم قتله . وقال ابو حنيفة وابو مصعب المالكي الامام بالخيار وان قتلوا . وقال الشافعي وآخرون هي على التقسيم فان قتلوا ولم ياخذوا المال قتلوا وان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا فان أخذوا المال ولم يقتلوا قطعت ايديهم وأرجلهم من خلاف فان اخافوا السبيل ولم يأخذوا شيئا ولم يقتلوا طلبوا حتى يعزروا وهو المراد بالنبي عندنا . قال أصحابنا لان ضرر هذه الافعال مختلف فكانت عقوباتها مختلفة ولم تكن للتحخير . وثبتت أحكام الحاربة في الصحراء وهل ثبتت في الامصار فيه خلاف . قال ابو حنيفة لا تثبت : وقال مالك والشافعي تثبت . والله أعلم

بشيء ، وفي رواية ابراهيم بن عبد الرحمن عن محمد بن الفضل الطبري باسناد فيه موسى بن عبيدة الربذي بسنده الي جرير بن عبدالله البجلي بقضتهم وفي آخره فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم سمل الاعين فانزل الله عز وجل فيهم هذه الاية ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) الاية : وروى ابن الجوزي في كتابه حديثا من رواية صالح بن رستم عن كثير بن شنظير عن الحسن بن عمران ابن حصين قال « ما قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيبا الا امرنا بالصدقة ونهانا عن المثلة » وقال قال ابن شاهين هذا الحديث ينسخ كل مثلة كانت في الاسلام : قال ابن الجوزي وادعاء النسخ محتاج الى تاريخ وقد قال بعض العلماء انما سمل اعين اوائلك لانهم سملوا اعين الرعاء فقتل منهم بمثل ما فعلوا او الحكم ثابت : قلت هذا تقصير لان الحديث وردت فيه المثلة من جهات عديدة وباشياء كثيرة فهب انه ثبت القصاص في سمل الاعين فاذا يصنع بياقي ماجرى من المثلة فلا بد له فيه من جواب غير هذا : وقد رأيت عن الزهري في قصة المرينين انه ذكر انهم قتلوا يسارا مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مثلوا به فلو ذكر ابن الجوزي هذا كان اقرب الى مقصوده مما ذكره من حديث سمل الاعين فقط على انه أيضا بمد ذلك يبقى نظر في بعض ما حكى في القصة ( ١ ) وعكس بضم المين المهملة وسكون الكاف وآخره لام : وعريضة بضم المين المهملة وفتح الراء المهملة وسكون آخر الحروف بعدها نون : وقال بعضهم هم ناس من بني سليم وناس من بني بجيلة وبني عريضة : واللقاح النوق ذات اللبن •

(١) أي من المنع من الماء: وقد أجاب الامام النووي في شرح مسلم بما حاصله انه ليس من ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بذلك ولا نهى عن سقيهم وأيضا فانهم مرتدون لا تبقى لهم حرمة في سقى الماء ولا في غيره وقد ذكر أصحاب الشافعي انه ان كان معه من الماء ما يحتاج اليه للطهارة وجب عليه أن يتطهر به وان كان ثمة مرتد يحتاج الى السقى ويموت من العطش وما ذاك الا لعدم الحرمة وانه أعلم •

٢ - عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عْتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْشُدْكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بكِتَابِ اللَّهِ فَقَالَ الْخَصْمُ الْآخِرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ نَعَمْ فَأَقْضِ بَيْنَنَا بكِتَابِ اللَّهِ وَائْذَنْ لِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْ فَقَالَ إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَيَّ هَذَا فَزَنَى بِامْرَأَتِهِ وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنْ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ فَأَقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَوَلِيدَةٍ فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي إِنَّمَا عَلَى ابْنِي جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرَّجْمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا قَضِيْنَ بَيْنَكُمْ بكِتَابِ اللَّهِ الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدٌّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ إِرْجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَمَا أَنْتَ فَرُجْمًا فَقَالَ فَعَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَأَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَتْ (١)

(١) أخرجه البخاري في غير موضع . ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل . وعبيد الله هذا هو أحد فقهاء المدينة السبعة وهو تابعي وكان معام عمر بن عبد العزيز مات سنة تسع وتسعين . وقواه « أنشذك الله » بفتح الهمزة وضم الشين أي أسالك رافعا نشيدي وهو صوتي الخ . وقواه « الاقضيت بيننا بكتاب الله » أي لا أسالك الا القضاء بكتاب الله فالفعل مؤول بالمصدر للضرورة أو بتقدير حرف المصدر فيكون الاستثناء مفرغا . وقواه « افقه منه » لعل الراوي عرف ذلك قبل الواقعة أو استدل بما وقع منه في هذه القصة على أنه أفقه من صاحبه . وقواه « يا أنيس » هذا هو أنيس بن الضحاك الاسمي ممدود في الشاميين وهو صحابي مشهور . قال علاه الدين المظار وقال قال ابن عبد البر هو

قوله الاقضيت بيننا بكتاب الله تنطلق هذه اللفظة على القرآن خاصة: وقد ينطلق كتاب الله على حكم الله مطلقا: والاولى حمل هذه اللفظة على هذا لانه ذكر فيه التعريب وليس ذلك منصوصا في كتاب الله الا ان يؤخذ ذلك بواسطة امر الله تعالى بطاعة الرسول واتباعه: وفي قوله « واثذن لي » حسن الادب في مخاطبة للاكابر. وقوله « كان عسيفا » اي اجيرا: وقوله « فافتديت منه » أي من الرجم. وفيه دليل على شرعية التعريب مع الجلد والحنفية مخالفون فيه بناء على ان التعريب ليس مذكورا في القرآن وان الزيادة على النص نسخ ونسخ القرآن بنجر الواحد غير جائز. وغيرهم يخالفهم في تلك المقدمة وهي ان الزيادة على النص نسخ. والمسئلة مقررة في أصول الفقه. وفي قوله « نسألت أهل العلم » دليل على الرجوع الي العلماء عند اشتباه الاحكام والشك فيها. ودليل على الفتوى في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. ودليل على استصحاب الحال والحكم بالاصل في استمرار الاحكام الثابتة وان كان يمكن زوالها في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بالنسخ. وقوله « رد عليك » اي مردود أطلق المصدر على اسم المفعول. وفيه دليل على ان ماخذ بالمعاوضة الفاسدة يجب رده ولا يملك وبه يتبين ضعف عذر من اعتذر من اصحاب الشافعي عن بعض المقرود الفاسدة عنده بان التمارضين اذن كل واحد منهما للآخر في التصرف في ملكه وجعل ذلك سببا لجواز التصرف فان ذلك الاذن ليس مطلقا وانما هو مبنى على المعاوضة الفاسدة. وفي الحديث دليل على ان ما يستعمل من الالفاظ في محل الاستفتاء يتسامح به في اقامة الحد والتعزير فان هذا الرجل قذف المرأة بالزنا ولم يتمرض النبي صلى الله عليه وسلم لامر حده بالقذف واعرض عن ذلك ابتداء (١) وفيه

أنيس بن مرثد والاول هو الاصح المشهور وهو أسلمى والمرأة أيضا كذلك. وقوله « الرجل من أسلم » هذه جملة معترضة من قول الراوى وعلى متعلق باغد والله أعلم

(١) قال النووي في شرح مسلم اعلم ان يمت أنيس محمول عند العلماء من اصحابنا وغيرهم على اعلام المرأة بان هذا الرجل قذفها بانه فيمرفها بان لهاعنده حد القذف فتطالب به او تمنفو عنه الا ان تمترف بالزنا فلا يجب عليه حد القذف بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم لانها كانت

تصريح بحكم الرجم . وفيه استنابة الامام في اقامة الحدود . ولعله يؤخذ منه ان  
الاقرار مرة واحدة يكفي في اقامة الحد فانه رتب رجمها على مجرد اعترافها ولم  
يقيده بحد . وقد يستدل به على عدم الجمع بين الجلد والرجم فانه لم يعرفه أنيسا  
ولا أمر به \* (١)

محضه فذهب اليها أنيس فاعترفت بالزنا فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجمها فرجت ولا  
بد من هذا التأويل لان ظاهره انه ثبت لاقامة الحد الزنا وهذا غير مراد لان حد الزنا لا يختص  
به بالتجسس والتفتيش عنه بل لو أقر به الزاني استحب ان ياقن الرجوع : وأيضا فان قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم « وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » محمول على ان الابن كان بكرا  
وعلى انه اعترف والاقرار الاب عليه لا يقبل . أو يكون هذا افتاء والمعنى ان كان ابنك زني  
وهو بكر فعليه جلد مائة وتغريب عام . والله اعلم

(٢) هذا الاستدلال بمجرد السكوت وهو لا يقوى على ممارسة الحديث الصحيح الصحيح  
وهو ما اخرج مسلم وغيره من حديث عبادة بن الصامت بانظ « خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن  
سبيلا الثيب جلد مائة ورحم بالحجارة والبكر جلد مائة ثم نفي سنة » وفي معناه ما اخرج احمد من  
حديث سلمة بن المحبق : وقد اختلف العلماء في جلد الثيب مع الرجم فذهب طائفة الى انه يجب  
الجمع بينهما فيجلد ثم يرجم وبه قال على بن ابي طالب رضي الله عنه والحسن البصري واسحق بن راهويه  
وداود واهل الظاهر وبعض أصحاب الشافعي : وقال جماهير العلماء الواجب الرجم وحده :  
وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث انه يجب الجمع بينهما اذا كان الزاني شيخا ثيبا فان  
كان شابا ثيبا اقتصر على الرجم قال النووي في شرح مسلم وهذا مذهب باطل لا اصل له : وحجة  
الجمهور ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر على رجم الثيب في احاديث كثيرة : منها قصة  
ماعز وقصة المرأة الغامدية : وهذا الحديث يشهد لهم أيضا في الجملة : وقالوا حديث الجمع بين الجلد  
والرجم منسوخ فانه كان في اول الامر : والله اعلم



۳ - عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْأُمَّةِ إِذَا زَنَّتْ وَلَمْ تُحْصَنَ قَالَ إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ: قَالَ ابْنُ شَهَابٍ وَلَا أُدْرِي أَبَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ وَالضَّفِيرُ الْحَبْلُ (۱)

يستدل به على اقامة الحد على المالك كاقامة على الاحرار ودلالته على اقامة السيد الحد على عبده محتملة وليست بالقوية جدا (۲) وفيه بيان لحكم الامة اذالم

(۱) رواه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والنسائي والامام أحمد بن حنبل : وقوله «ولم تحصن» ذكر الطحاوى ان لفظة ولم تحصن والله أعلم ان فرد بها الك اشار بذلك الى تضييقها وانكر الحفاظ هذا على الطحاوى قالوا بل روى هذه اللفظة أيضا ابن عيينة وبجي بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك : والاحصان فى الاصل المنع والمرأة تكون محصنة بالاسلام وبالغلاف والحرية وبالتزويج : وقد ورد الاحصان فى القرآن بلازم أربعة معان. الاول التزويج كما فى آية ( والمحصنات من النساء ) الثانى العفة كما فى قوله ( محصنين غير مسافحين ) والثالث الحرية كما فى قوله تعالى ( ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات ) والرابع الاسلام كما فى قوله ( فاذا أحصن ) : وقوله « ثم يعموها » مطوف على فاجلدوها : وقد استشكل هذا العطف بان الامر فى الحد لا وجوب والامر فى البيع للندب عند الجمهور والاصل فى المطوف على الشيء ثم او بالواو ان يعطى حكمه او وضعه ما لم يقم دليل على مخالفته فيه : وأجيب بانه عطف غير المندوب على المندوب ورد فى أفصح كلام وهو قوله تعالى « كلوا من ثمره اذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده » وقوله تعالى « وكتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم » فالاعطاء فى الآيتين مطوف على غير الواجب من الاكل والكتابة على الواجب حيث ان الوجوب أشد وأقوى فليكن عطف الضعيف وهو الندب على الاقوى وهو الوجوب أقوى وهذا من باب المناسبات والله أعلم

(۲) يقوى هذا الاحتمال ما جاء فى بعض روايات مسلم عن أبى هريرة مرفوعا بلفظ « اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد » وهو نص فى ان السيد يقيم عليها الحد بنفسه : وهذا مذهب الشافعى وغيره. قال النووى فى شرح مسلم وهذا مذهبا ومذهب مالك واحد وجاهير العلماء من الصحابة والتابعين فن بدمهم : وقال ابو حنيفة رضى الله عنه فى طائفة ليس له ذلك : والله أعلم

تحصن . والكتاب العزيز تعرض لحكمها اذا أحصنت . وجمهور العلماء انه اذا لم تحصن تجلد الحسد . ونقل عن ابن عباس في العبد والامة انه قال اذا لم يكونا مزوجين فلا حد عليهما وان كانا مزوجين فعليهما نصف الحد وهو خمسون . قال بعضهم و به قال طاوس وابو عبيد . وهذا مذهب من تمسك بمفهوم الكتاب العزيز وهو قوله تعالى ( فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب ) (١) الا ان مذهب الجمهور راجح لان هذا الحديث نص في ايجاب الجلد على من لم تحصن فاذا تبين بحديث آخر انه الحد (٢) او أخذ من السياق فهو مقدم على المفهوم . والضمير الجبل المضمفور قيل بمعنى مفعول . وذكر بعضهم ان في قوله « فليبعها ولو بضمير » دليل على ان الزنا عيب في الرقيق يرد به ولذلك حط في القيمة : قال وفيه دليل على جواز بيع غير المحجور عليه ماله بما لا يتغابن به الناس : وفيما قاله في الاول نظر لجواز ان يكون المقصود ان يبيعها (٣) وان انحطت قيمتها الى الضمير فيكون ذلك اخبارا متعلقا بحال وجودى لا اخبارا عن حكم شرعى ولا شك

(١) ومن قال به ابن عباس وعطاء وابن جريج : فان قيل فما الحكمة في التقييد في قوله تعالى ( فاذا أحصن ) مع ان عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الامة محصنة أم لا : قيل ان الآية نهت على ان الامة وان كانت مزوجة لا يجب عليها الا نصف جلد الحرة لانه الذي يتنصف وأما الرجم فلا يتنصف فليس مرادا في الآية بلا شك فليس الامة المزوجة الموطوءة في النكاح حكم الحرة الموطوءة في النكاح فبينت الآية هذا لثلاثتهم متوهم ان الامة المزوجة ترجم :

(٢) قد تبين بحديث مسلم « اذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها وكذلك حديث الكتاب في رواية مسلم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها » :

(٣) فان قيل كيف يكره شديدا ويحبه او يرتضيه لآخيه المسلم وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « لن يؤمن أحدكم حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه » يقال ان الجرح يزول باعلام البائع للمشتري بزناها فلهما تستعف عند المشتري بان يعفها بنفسه او بصونها لهيبته او الاحسان اليها او التوسعة عليها . او يزوجها . على أن هذا العيب ليس معلوما ثبوته في الاستقبال فقد يتوب الفاجر ويفجر البار وكونه قد وقع منها وأقيم عليها الحد قد صيره كثير الواقع ولهذا نهى عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف وعلى هذا فلا يجب لان الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ولعله يندب للبائع ان يذكر له سبب بيعها ويدخل تحت عموم المناصحة . والله اعلم

ان من عرف بتكرار زنا الأمة انحطت قيمتها عنده . وفيما قاله في الثاني نظر أيضا لجواز ان يكون هذا العيب أوجب نقصان قيمتها عند الناس فيكون بيها بالنقصان بيما بمن المثل لا بيما بما يتغابن الناس به : وفي الحديث دليل على ان الأمور به هو الحد المنوط بها دون ضرب التمزير والتأديب ( ١ ) ونقل عن أبي ثوران في هذا الحديث ايجاب الحد وايجاب البيع أيضا وان لا يمسكها اذا زنت أربما . وقد يقال ان في هذا الحديث اشارة الى اعلام البائع المشتري بعيب السلعة فانه انما تنقص قيمتها بالعلم بعيبها ولو لم يعلم لم تنقص وفيه نظر . وقد يقال أيضا ان فيه اشارة الى ان المقوبات اذا لم تقدم مقصودها من الزجر لم تفعل وان كانت واجبة كالحد فليترك الشرط في وجوبها على السيد وهو الملك لان احد الامرين لازم . اما ترك الحد ولا سبيل اليه لوجوبه . واما ازالة شرط الوجوب وهو الملك فيتمين ولم يقل اتركوها او حدوها كلما تكرر لاجل ما ذكرناه والله اعلم فتخرج عن هذا التمزيرات التي لا تنفذ لانها ليست واجبة الفعل فيمكن تركها \*

( ١ ) وهذا مأخوذ من رواية مسلم التي ذكرتها آنفا بلفظ « اذا زنت أمة أحدكم فليجدها الحد ولا يثرب عليها » والتثريب التوبيخ واللوم على الذنب : وورد عند النسائي بلفظ « ولا يعنفها » وهو بمعنى رواية مسلم وهو نهى عن الجمع لها بين المقوبة بالتعنيف والجلد . ومن قال المراد انه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد : قال ابن بطال يؤخذ منه ان كل من اقيم الحد عليه لا يمزر بالتعنيف واللوم وانما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام للتحذير والتخويف فاذا رفع او اقيم عليه الحد كفاه . ويؤيد هذا نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي اقيم عليه حد الخمر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيك . والله أعلم

٤ -  عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ أَتَى رَجُلٌ  
 مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَنَادَاهُ فَقَالَ يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ فَقَالَ يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ  
 فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ  
 أَيْ بَكَ جُنُونٌ قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ أَحْصَيْتَ قَالَ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ : قَالَ ابْنُ شِهَابٍ فَأَخْبَرَنِي أَبُو  
 سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُ يَقُولُ كُنْتُ فِي مَن رَجَمَهُ فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى فَلَمَّا أَذْلَقْتَهُ  
 الْحِجَارَةَ هَرَبَ فَأَذْرَكْنَاهُ بِالْحَرَّةِ فَرَجَمْنَاهُ  (١)

(١) خرجه البخارى في غير موضع بالفاظ مختلفة : وسلم والامام احمد بن حنبل :  
 وقصة ما عر رواها جماعة من الصحابة كما قاله الشارح : وقد أطل أبو دورد في سننه واستوفى  
 طرقها : وقوله « حتى ثنى ذلك عليه » بتخفيف النون اى كرره اربع مرات : وقوله « هل  
 أحصنت » بفتح الهمزة أى تزوجت. وقوله « فرجناه بالمصلى » قال البخارى وغيره من  
 العلماء فيه دليل على ان مصلى الجنائز والاعياد اذا لم يكن قد وقف مسجدا لا يثبت له حكم  
 المسجد اذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرجم فيه وتلطخه بالدماء والميتة قالوا والمراد بالمصلى  
 هنا مصلى الجنائز ولهذا قال في الرواية الاخرى في صحيح مسلم في يتبع القرد وهو موضع  
 الجنائز بالمدينة : قال النووي في شرح مسلم وذكر الدارمى من اصحابنا ان المصلى الذي للعبد  
 وافيره اذا لم يكن مسجدا هل يثبت به حكم المسجد وفيه وجهان اصحهما ليس له حكم المسجد :  
 وقوله « فلما أذلقته الحجارة » بالذال المعجمة والقاف اى اصابته بحدها فأوجعته فبلغت منه  
 الجهد : وقوله « بالحررة » بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء وهى أرض ذات حجارة سود :  
 والمدينة بين حرتين : والله أعلم

الرجل هو ماعز بن مالك روى قصته جابر بن سمرة وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري وريدة بن الحصيب الأسلمي. ذهب الحنفية إلا أن تكرار الاقرار بالزنا أربعا شرطا لوجوب إقامة الحد ورأوا أن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث إنما أخر إقامة الحد إلى تمام الأربعة لأنه لم يجب قبل ذلك. وقالوا لو وجب بالاقرار مرة لما أخر الرسول صلى الله عليه وسلم الواجب. وفي قول الراوي « فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم » الخ اشعار بأن الشهادة أربعا هي العملة في الحكم. ومذهب الشافعي ومالك ومن تبعهما أن الاقرار مرة واحدة موجب للحد قياسا على سائر الحقوق (١) فكأنهم لم يروا أن تأخير الحد إلى تمام الاقرار أربعا لما ذكره الحنفية. وكأنه من باب الاستنبات والتحقيق لوجود السبب لأن مبنى الحد على الاحتياط في تركه ودرءه بالشبهات. وفي الحديث: دليل على سؤال الحاكم في الواقعة عما يحتاج إليه في الحكم وذلك من الواجبات كسؤاله عليه السلام عن الجنون ليتبين العقل وعن الاحتصار ليثبت الرجم ولم يكن بد من ذلك فإن الحد متردد بين الجلد والرجم ولا يمكن الاقدام على احدهما إلا بعد تبين سببه. وقوله عليه السلام «أبك جنون» يمكن أن يسأل عنه

(١) واستدل الجمهور بحديث العسيف المذكور في الباب فإن فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأبيس « واغد يا أبيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها » : وبما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه من حديث عبادة بن الصامت أنه صلى الله عليه وآله وسلم رجم امرأة من جبينة ولم تقر إلا مرة واحدة : وكذلك حديث ربيعة فإن فيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم رجمها قبل أن تقر أربعا : قالوا ولو كان ترييع الاقرار شرطا لما تركه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذه الوقعات التي يترتب عليها سفك الدماء وهناك الحرم. وأجاب الأولون القائلون بالشرط عن هذه الأدلة بأنها مطلقة قيدتها الأحاديث التي فيها أنه وقع الاقرار أربع مرات : ورد بأن الاطلاق والتقييد من عوارض الالفاظ وجميع الأحاديث التي ذكر فيها ترييع الاقرار افعال ولا ظاهر لها وغاية ما فيها جواز تأخير إقامة الحد بعد وقوع الاقرار مرة إلى أن ينتهي إلى أربع ثم لا يجوز التأخير بعد ذلك : وظاهر السياقات مشعر بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما فعل ذلك في قصة ماعز لقصده التثبت كما يشعر بذلك قوله « أبك جنون » ثم سؤاله بعد ذلك تقومه كما في رواية غير صاحب الكتاب فتجمل الأحاديث التي فيها التراخي عن إقامة الحد بعد صدور الاقرار مرة على من كان أمره ملتبسا في ثبوت العقل واخلاقه والصحو والسكر ونحو ذلك وأحاديث إقامة الحد بعد الاقرار مرة واحدة على من كان معروفا بصحة العقل وسلامة اقراره عن المبطلات : والله أعلم

فيقال ان اقرار المجنون غير معتبر فلو كان مجنوناً لم يقد قوله انه ليس به جنون فواجه الحكمة في سؤاله عن ذلك بل سوال غيره ممن يعرفه هو المؤثر . وجوابه انه قد ورد انه سال غيره عن ذلك (١) وعلى تقدير ان لا يكون وقع سوال غيره فيمكن ان يكون سؤاله ليتبين بمخاطبته ومراجعته تثبت عقله ليتبين الامر عليه لا على مجرد اقراره بعدم الجنون . وفي الحديث دليل على تقييد الامام بالرجم الى غيره ولفظه يشعر بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يحضره فيؤخذ منه عدم حضور الامام بالرجم وان كان الفقهاء قد استحبوا ان يبدأ الامام بالرجم اذ ثبت الزنا بالاقرار ويبدأ الشهود به اذ ثبت بالبينة وكان الامام لما كان عليه التثبيت والاحتياط قيل له ابدأ ليكون ذلك زاجراً عن التساهل في الحكم بالحدود وداعياً الى غاية التثبيت وامافى الشهود فظاهر لان قتله بقولهم . وقوله « فلما اذلقته الحجارة » اى بلغت منه العجز . وقيل عضته وأوجمته وأوهنته . وقوله « هرب » فيه دليل على عدم الحفر له (٢) \*

(١) وقد جاء في رواية بريدة عند مسلم فسأل « ايه جنون فاخبر بانه ليس بمجنون : » وفي لفظ « فارسل الى قومه فقالوا ما نعلم الا انه في العقل من صالحينا » وحديث أبي سعيد « ما نعلم به بأساً » وقد جمع بين هذه الروايات بانه سأله أولاً ثم سأل عنه احتياطاً : والله أعلم :

(٢) وفي الحديث أحكام : منها جواز الاقرار بالزنا عند الحكم لاقامة الحد عليه : ومنها ان الحدود اذا وصلت الى الامام لا يتركها بل يقيمه اما بنفسه او بنائيه : ومنها جواز الاقرار والاعتراف بالحقوق عند الحكم في المساجد بخلاف الخصومات ورفع الاصوات فيها وارتكاب المحظورات وشغل المصلين وأهل الطاعات عما هم بصدده فيها فان ذلك محرم لا يجوز فعله فيها فالكتاب والسنة النبوية ناطقان بمنع ذلك والتعدير منه عموماً وخصوصاً : والله أعلم : (فرع) اختلف العلماء في المحسن اذا أقر بالزنا فشرعوا في رجمه ثم هرب هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد قال النورى فقال الشافعى واحمد وغيرهما يترك ولا يتبع لى ان يقال له بعد ذلك فان رجع عن الاقرار ترك وان أعاد رجم : وقال مالك في رواية وغيره انه يتبع ويرجم : واحتج الشافعى وموافقيه بما جاء في رواية أبى داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « ألا تركتموه حتى أنظر فى شأنه » وفي رواية « هلا تركتموه فلهل يتوب فيتوب الله عليه » واحتج الآخرون بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يلزمهم ديبته مع

٥ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَمَّرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ إِنْ  
 الْيَهُودَ جَاؤَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ امْرَأَةً مِنْهُمْ وَرَجُلًا  
 زَانِيًا فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ  
 فَقَالُوا نَفْضَحُهُمْ وَيُجْلِدُونَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ كَذَبْتُمْ إِنَّ فِيهَا  
 آيَةَ الرَّجْمِ فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَفَشَّرُوهَا فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ  
 الرَّجْمِ فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ ارْفَعْ  
 يَدَكَ فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ فَقَالَ صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ فَأَمَرَ بِهِمَا  
 النَّبِيُّ ﷺ فَرُجِمَا قَالَ فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَمْحَى عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ :  
 قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي وَضَعَ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ عَبْدُ اللَّهِ  
 ابْنُ صُورِيَا (١)

انهم قتالوه بعد هربه : وأجاب الشافعي وموافقوه عن هذا بأنه لم يصرح بالرجوع، قالوا وإنما  
 قلنا لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع ولم نزل أنه إنما سقط الرجم بمجرد الهرب : والله أعلم :  
 (١) أخرجه البخاري في غير موضع بالفاظ مختلفة هذا أحدها : ومسلم والامام أحمد بن  
 حنبل : وقوله « ان اليهود » سمو بذلك نسبة الى يهود بن يعقوب انتسبوا اليه عند بعض  
 الملوك ثم عربته العرب بالذال : وقيل سموا به لقولهم ( انا هدانا اليك ) اي ملنا اليك : وقيل  
 لانهم هادوا أي تابوا عن عبادة العجل : وقيل لانهم مالوا عن الاسلام وعن دين موسى : وقوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم « ما تجدون في التوراة » قال العلماء هذا السؤال ليس لتفليدهم ولا  
 لمعرفة الحكم منهم وإنما هو لالزامهم بما يعتقدونه في كتابهم : قال الباجي يحتمل ان يكون  
 علم بالوحى ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تبديل : ويحتمل ان يكون علم ذلك  
 باخبار عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم منهم على وجه حصل له به العلم بصحة نفاهم ويحتمل ان  
 يكون إنما سألهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يتعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى : وقوله  
 « نفضحهم » يفتح النون والضاد المعجمة من الضحية أي نكشف مساوئهم ونشهرهم . وقد  
 ورد بيان الضحية في رواية عند البخاري عن ابن عمر قالوا نسود وجوههما ونحمرهما ونخالف

اختلف الفقهاء في ان الاسلام هل هو شرط في الإحصان ام لا فذهب الشافعي انه ليس بشرط فاذا حكم الحاكم على الذمي المحصن رجمه . ومذهب ابي حنيفة ان الاسلام شرط في الإحصان . (١) واستدل الشافعية بهذا الحديث

بين وجوهها وبطاف بهما : وقوله « قال عبد الله بن سلام » هو بتخفيف لام سلام وكنيته أبو يوسف وهو من بني اسرائيل ينسب الى ابراهيم عليه السلام وهو أنصاري وكان اسمه في الجاهلية الحصين فلما أسلم سماه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبدا لله . وسبب اسلامه ما روى عنه انه قال خرجت في جماعة من المدينة لتنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دخوله المدينة فنظرت اليه وتأملت وجهه فطمت انه ايس بوجه كذاب فكان أول شيء سمعته منه « يا أيها الناس افسحوا السلام واطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام » وشهد له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة مع معاذ بن جبل رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لعبد الله بن سلام انه عاشر عشرة في الجنة : قال ابن عبد البر النعماني حديث حسن الاسناد صحيح قاله علاء الدين في شرحه . وقد روى عنه من الصحابة ناس كثيرون : وروي له البخاري ومسلم وأصحاب السنن والمسائيد مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين في خلافة معاوية : وقوله « فأتوا » بصيغة الماضي : والله أعلم

(١) أقول وتصيل المسئلة ان الحديث دل على ان حسد الزنا يقام على الكافر كما يقام على المسلم وقد اختلف في فروع المسئلة : قال العلامة محمد بن علي الشوكاني في شرح منتقى الاخبار وقد حكى صاحب البحر الاجماع على انه يجلد الحرابي وأما الرجم فذهب الشافعي وأبو يوسف والقاسمية الى أنه يرحم المحصن من الكفار : وذهب ابو حنيفة ومحمد وزيد بن علي والناصر والامام يحيى الى انه يجلد ولا يرحم قال الامام يحيى والذي كالحربي في الخلاف : وقال مالك لاحد عليه وأما الحرابي المستأمن فذهبت الترة والشافعي وابو يوسف الى انه يرحم وذهب مالك وأبو حنيفة ومحمد الى انه لا يرحم : وقد بالغ ابن عبد البر فنقل الاتفاق على ان شرط الإحصان الموجب للرجم هو الاسلام وتمقب بان الشافعي واحمد لا يشترطان ذلك . ومن جملة من قال بان الاسلام شرط ربيعة شيخ مالك وبعض الشافعية . وأحاديث الباب تدل على انه يرحم الذي كما يرحم المسلم . والحرابي والمستأمن باحتمال بالذمي بجماع الكفر \* وقد اجاب من اشترط الاسلام عن أحاديث الباب بانه صلى الله عليه وآله وسلم انما أمضى حكم التوراة على اهلها ولم يحكم عليهم بحكم الاسلام « كما ذكره الشارح » وقد كان ذلك عند مقدمه المدينة وكان اذ ذلك مأمورا باتباع حكم التوراة ثم نسخ ذلك الحكم بقواه تعالى ( واللاتي يأتين الفاحشة من نساءكم ) قال ولا يخفى ما في هذا الجواب من التمسك ونصب مثله في مقابلة أحاديث الباب من الغرائب . وكونه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك عند مقدمه المدينة لا ينافي

ورجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين واعتذر الحنفية عنه بان قالوا رجمهما بحكم التوراة وانه سألهم عن ذلك عند ما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وادعوا ان آية حد الزنا نزلت بعد ذلك فكان ذلك الحديث منسوخا وهذا يحتاج الى تحقيق التاريخ اعنى ادعاء النسخ . وقوله « فرأيت الرجل يحنى على المرأة » الجيد فى الرواية يحنأ بفتح الياء وسكون الجيم وفتح النون والهمزة اى يميل ومنه الجننا قال الشاعر

وبدلتنى بالشطاط الجننا \* وكنت كالصمعة تحت السنان

وفى كلام بعضهم ما يشعر بان اللفظة بالحاء يقال حنا الرجل يحنى حنوا اذا اكب على الشئ قال الشاعر

حنوا العاديات على سواد (١) \* حنوا العاديات على وساد

ثبوت الشرعية فان هذا حكم شرعه الله لاهل الكتاب وقرره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا طريق لنا الى ثبوت الاحكام التى توافق احكام الاسلام الا بمثل هذه الطريق ولم يتعقب ذلك فى شرعنا ما يظله ولا سيما وهو أمور صلى الله عليه وآله وسلم بأن يحكم بينهم بما أنزل الله ومنهى عن اتباع أهوائهم كما صرح بذلك القرآن : وقد اتوه صلى الله عليه وآله وسلم يسألونه عن الحكم ولم يأتوه ليمر فمهم شرعهم فحكم بينهم بشرعه ونبههم على أن ذلك ثابت فى شرعهم كثبوتهم فى شرعه ولا يجوز ان يقال انه حكم بينهم بشرعهم مع مخالفته لشرعه لان الحكم منه عليهم بما هو منسوخ عنده لا يجوز على منته : والله أعلم :

(١) وفى الحديث أحكام : منها تحريم كتمان ما جاءت به الكتب السماوية عن الله عز وجل وتوبيخ مبدليها ومحرقها : ومنها الرجوع الى النصوص من قبل الاجتهاد : ومنها اقامة الدليل على خصمه بما هو مذهبه وعقيدته : ومنها المبادرة الى قبول الحق وتصديقه : ومنها انه يصح نكاح الكافرانه لا يجب الرجم الا على المحصن فلو لم يصح نكاحه لم يثبت احسانه ولم يجرم هكذا قيل : ومنها ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وهى مسألة اولى اختلف فيها العلماء قال النووي فى شرح مسلم وهو الصحيح : وقيل لا مخاطبون بها : وقيل انهم مخاطبون بالتمهى دون الامر :



٦ - **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَوْ أَنَّ امْرَأًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ فَخَذَفْتَهُ بِحِصَاةٍ فَفَقَّتَ عَيْنَهُ مَا كَانَ عَلَيْكَ جَنَاحٌ** <sup>(١)</sup>

اخذ الشافعي وغيره بظاهر الحديث . وابه المالكية وقالوا لا يقصد عينه ولا غيرها . وقيل يجب القود ان فعل وهذا مخالف للحديث . ومما قيل في تعليل المنع ان المعصية لا تدفع بالمعصية وهذا ضعيف جدا لانه يمنع كونه معصية في هذه الحالة ويلحق ذلك بدفع الصائل وان أريد بكونها معصية النظر الى ذاتها مع قطع النظر الى هذا السبب فهو صحيح لكنه لا يفيد (٢) \*

وتصرف الفقهاء في هذا الحكم بانواع من التصرفات \* منها ان يفرق بين ان يكون هذا الناظر واقفا في الشارع أوفى خالص ملك المنظور اليه اوفي سكة منسدة الاسفل اختلفوا فيه والاشهر انه لا فرق ولا يجوز مد العين

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم والامام أحمد بن حنبل : وقوله « اطلع عليك » اي نظر من علوه وقوله « اخذفته بحصاة » اخذف بالخاء المعجمة الرمي بالحصاة من بين الأصبعين : وأما بالخاء المهملة فهو بالعصا لا بالحصى : وفي الصحيحين عن سهل بن عدى « ان رجلا اطلع في حجرة من حجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه مدرى يحك به رأسه فلما رآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو علمت انك تنظر لطمنت به في عينيك انما جعل الاستئذان من اجل النظر » وقد بين الناظر هذا ابن بشكوال بانه هو الحكم بن أبي العاص بن امية بن عبد شمس وكان من مسلمة الفتح وهو الذي سر على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويل لامتى مما في صلب هذا ونفاه الى الطائف ولم يزل منقيا الى خلافة عثمان : والله أعلم

(٢) قال في شرح متنقى الاخبار وغاية ما عولوا عليه قولهم ان المماصى لا تدفع بمثلا وهذا من الغرائب التي يتمجب المنصف من الاقدام على التمسك بمثلا في مقابلة تلك الاحاديث الصحيحة فان كل عالم يعلم ان ما اذن فيه الشارع ليس بمعصية فكيف يحمل فقهاء عين المطلع من باب مقابلة المماصى بمثلا : ومن جملة ما عولوا عليه قولهم ان الحديث وارد على سبيل التقليل والارهاب وبجواب عنه بالمنع والسند ان ظاهر ما بلغنا عنه صلى الله عليه وآله وسلم محمول على التثريب الا لقرينة تدل على ارادة المبالغة :

الى حرم الناس بحال . وفي وجه للشافعية انه لا تنفقا الاعين من وقف في ملك المنظور اليه . ومنها هل يجوز رمي الناظر قبل النهي والانذار فيه وجهان للشافعية . احدهما لاعلى قياس الدفع في البدائة بالاهون فالاهون : والثاني نعم واطلاق الحديث مشعر بهذين الامرين مما اعنى انه لا فرق بين مواقف هذا الناظر وانه لا يحتاج الى الانذار وورد في هذا الحكم الثاني ما هو أقوى من هذا الاطلاق وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحتمل الناظر بالمدرى \* (١) ومنها انه لو سمع فهدى بلحق المستمع بالنظر اختلفوا فيه \*

وفي الحديث اشمار انه انما يقصد العين بشيء خفيف كدرى وبندقية وحصاة لقوله « فخذفته » قال الفقهاء اما اذا زرقة بالنشاب اورماه بحجر يفتله فقتله فهذا قتل يتعلق به القصاص او الداية \* ومما تصرف فيه الفقهاء في ان هذا الناظر اذا كان له محرم في الدار او زوجة او متاع لم يجز قصد عينه لان له في النظر شبهة . وقيل لا يكفي ان يكون له في الدار محرم انما يتمتع قصد عينه اذا لم يكن فيها الاحرامه \* ومنها اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف العورة ولا ضمان والافوجان : اظهرها انه لا يجوز رميه \* ومنها ان الحرم اذا كانت في الدار مستترات او في بيت ففى وجه لا يجوز قصد عينه فانه لا يطلع على شيء . قال بعض الفقهاء والاظهار الجواز لاطلاق الاخبار ولا انه لا تنضبط اوقات الستر والتكشيف فلا احتياط حسم الباب \* ومنها ان ذلك انما يكون اذا لم يقصر صاحب الدار فان كان بابها مفتوحا او كان نمة كوة واسعة او ثلثة مفتوحة فنظر فان كان مجتازا لم يجز قصده وان وقف وتعمد فليل لا يجوز قصده لتفريط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة . وقيل يجوز لتعمده بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا نظر من سطح نفسه او اذا

(١) المدرى بكسر الميم واسكان الدال المهملة وبالضم هي حديدة تسوى به المرأة شعرها ووجه مدارى ويقال في الواحدة مدراة ايضا ويقال مدريت بالمدرى وكان يرحل بها صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فيفهم من هذا انه مشط اوشبيه بالمشط . وفي رواية يحك به رأسه ولا تناق بينهما ووقع في رواية مسلم ذكر الخنثى بالمشقص والمشقص نصل عريض السهم ويختله بفتح الياء وكسر التاء أى يراوعه ويستغفله :

نظر المؤذن من المأذنة ولكن الاظهر عندهم ههنا جواز الرمي لانه لا تقصير من صاحب الدار \* واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخل تحت اطلاق الاخبار فانه يؤخذ منها ومالا فبعضه ما يؤخذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه ما يؤخذ بالقياس وهو قابل فيما ذكرناه \* (١)

(١) وحاصل المسئلة ان لاهل العلم في الاحاديث الواردة في هذا الباب تفاصيل وشروطا واعتبارات يطول استيفائها وغالبها مخالف لظاهر الحديث وعاطل عن دليل خارج عنه وما كان هذا سبيله فليس في الاشتغال ببسطه ورده كثير فائدة : وبعضها مأخوذ من فهم المعنى كما قاله الشارح رحمه الله ولا بد ان يكون ظاهر الارادة واضح الاستفادة. وبعضها مأخوذ من القياس كما صرح بذلك الشارح وشرط تقييد الدليل به ان يكون صحيحا معتبرا على سائر القواعد المعتمدة في الاصول : والله اعلم

\* فرع \* مسألان الاولى فيمن أتى البهيمة : والثانية فيمن عمل عمل قوم لوط . أما المسئلة الاولى فقد ذهب الشافعي في أحد قوليهِ الى أن حد من يأتي البهيمة القتل وقال ان صح الحديث قلت يشير به الى حديث رواه أبو داود والامام أحمد والترمذي عن ابن عباس « ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة » وفي قول له انه يوجب حد الزنا قياساً على الزاني . وقال به أبو يوسف : وقد أخرج البيهقي عن جابر بن زيد انه قال من أتى البهيمة أقيم عليه الحد . وذهب الامام أحمد بن حنبل وأبو حنيفة ومالك والشافعي في قول الى أنه يعزر فقط اذ ليس بزنا ورد بانه فرج محرم شرعا مشتبه طبعاً فالوجب الحد كالقتل : ومن لم يأخذ بالحديث علله بأن فيه اختلافاً فضعف \* وأما المسئلة الثانية فذهب جماعة من السلف والخلف الى انه يحد حد الزاني قياساً عليه بجماع ايلاج محرم في فرج محرم واليه رجع الشافعي : وذهب جماعة من الصحابة الى أنه يقتل الفاعل والمنعول واليه ذهب الشافعي في القديم وحكي صاحب شفاء الاوام اجماع الصحابة على القتل : وحكي البغوي عن الشعبي والزهري ومالك وأحمد واسحق انه يرحم محصنا كان أو غير محصن : وقال المنذري حرق اللوطية بالنار أبو بكر وعلى وعبدالله بن الزبير وهشام بن عبد الملك . وقال أبو حنيفة يعزر باللواط ولا يجلد ولا يرحم : وقد صح عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم انه قال « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل والحاكم والبيهقي . قال الحافظ في بلوغ المرام رجاله موثوقون الا أن فيه اختلافا . وقد ثبت وقوع ذلك في عصر الصحابة مرات ولم يظهر في ذلك خلاف من أحد منهم مع أن السكوت في مثل اراقة دم امريء مسلم لا يسوغ لاحد من المسلمين وكان ذلك الزمن الحق مقبول من كل من جاء به كائنا من كان . والله أعلم

﴿ تنبيه ﴾ تقدم في الحديث الرابع من الباب ان الشارح رحمه الله استدل بقوله « فلما أذلقته الحجارة هرب » على عدم الحفر للمرجوم . وفي المسألة خلاف بين العلماء : قال النووي في شرح مسلم قال مالك وأبو حنيفة وأحمد رضي الله عنهم في المشهور عنهم لا يحفر لواحد منهما (أي للمرجوم والمرجومة) وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية يحفر لها . وقال بعض المالكية يحفر لمن يرمم بالبيضة لا لمن يرمم بالاقرار . وأما أصحابنا فقالوا لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه بالبيضة أم بالاقرار وأما المرأة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا . أحدها يستحب الحفر لها الى صدرها ليكون أستر لها . والثاني لا يستحب ولا يكره بل هو الى خيرة الامام . والثالث وهو الاصح ان ثبت زناها بالبيضة استحب وان ثبت بالاقرار فلا يمكنها الهرب إن رجعت اه احتج من قال بالحفر لها بما ثبت عند مسلم والامام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن بريده عن أبيه في قصة ماعز وفيه « فلما كان الرابعة حفرة له حفرة ثم أمر به فرجم » وبما ثبت عند مسلم وأبي داود والامام أحمد بن حنبل عن عبد الله بن بريده أيضا في قصة الغامدية وفيه « فحفر لها الى صدرها وأمر الناس فرجموها » واحتج من لم يقل بمشروعية الحفر بما ثبت عند مسلم وأبي داود والامام أحمد بن حنبل من رواية أبي سعيد في قصة ماعز وفيه « فوالله حامفر ناله ولا أوثقناه » وبحديث الباب وأجاب الاولون بان المراد بقوله « ما حفر ناله » أي حفرة عظيمة أو غير ذلك من تخصيص الحفيرة وتوحيده بين الروايات : وأما من قال بالتفصيل فلا يخلو عن تكلف الدليل والتأويل له . وهذا الجمع حسن وعلي فرض عدم امكان الجمع فالواجب تقديم رواية الاثبات على النفي . وأما حكم الايثاق فظاهر الأحاديث عدم مشروعيته وهذا مجمع عليه عند الفقهاء كما قاله النووي رحمه الله . والله أعلم

﴿ باب حد السرقة ﴾<sup>(١)</sup>

١ -- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
 قَطَعَ فِي مَجَنِّ قِيمَتِهِ وَفِي لَفْظٍ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ<sup>(٢)</sup>

اختلاف الفقهاء في النصاب في السرقة أصلاً وقدرها أما الأصل فجمهورهم على اعتبار  
 النصاب وشذ الظاهرية فلم يعتبروه ولم يفرقوا بين القليل والكثير وقالوا بالقطع  
 فيهما. وتقل في ذلك وجه في مذهب الشافعي (٣) والاستدلال بهذا الحديث على اعتبار

(١) أي هذا باب في بيان الأحاديث التي يؤخذ منها أحكام السرقة : وهي بفتح السين  
 وكسر الراء ويجوز اسكانها ويجوز كسر اوله وتسكين ثانيه لغة الاخذ خفية : وفي الشرع أخذ  
 الشيء خفية ليس بالأخذ أخذه ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد فيه من حرز مثله : وذكر  
 في الباب ثلاثة أحاديث :  
 (٢) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه  
 والامام أحمد بن حنبل . وقوله « قيمته » قيمة الشيء ما تنتهي اليه الرغبة فيه واصله قومة  
 فابدلت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة : والتمن ما يقابل به المبيع عند البيع : قال الحافظ في الفتح  
 والذي يظهر ان المراد هنا القيمة وان من رواء بلفظ الثمن اما تجوزا واما ان القيمة والتمن كانا  
 حينئذ مستويين . والله أعلم

(٣) اقول أجمع العلماء على قطع يد السارق واختلفوا في اشتراط النصاب وقدره فقال أهل  
 الظاهر لا يشترط نصاب بل يقطع في القليل والكثير وبه قال ابو عبد الرحمن ابن بنت الشافعي  
 وحكاه القاضي عياض عن الحسن البصري والحوارج واهل الظاهر واحتجوا بعموم قوله تعالى (والسارق  
 والسارقة فاقطعوا أيديهما) ولم يخصوا الآية وبجواب بان اطلاق الآية مقيد بالأحاديث الواردة  
 في الباب : وقد اطلقت اليد في الآية وأجموا على ان المراد اليمنى ان كانت موجودة واختلفوا  
 لو قطعت الشمال عمدا أو خطأ هل يجزى فقال قتادة كما حكاه عنه البخاري في صحيحه انه يجزى  
 وقال مالك ان كان عمدا وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليمنى وان كان خطأ وجبت  
 الدية ويجزى عن السارق وبهذا قال أبو حنيفة : وعن الشافعي واحمد قولان في السارق .  
 واختلف فيمن سرق فقطع ثم سرق ثانيا فقال الجمهور تقطع رجله اليسرى ثم ان سرق فاليد اليسرى  
 ثم ان سرق فالرجل اليمنى ثم ان سرق عزر وسجن وبه قال مالك وأهل المدينة والشافعي  
 والزهري وأحمد وأبو ثور . واحتج لهم بآية الحاربة وبفضل الصحابة وبأنهم فهموا من الآية

النصاب ضعيف فانه حكاية فعل ولا يلزم من القطع في هذا المقدار فملا عدم القطع فيما دونه مطلقا. وأما المقدار فان الشافعي يرى ان النصاب ربع دينار لحديث عائشة الآتي ويقوم ماعدا الذهب بالذهب. وأبو حنيفة يقول ان النصاب عشرة دراهم ويقوم ماعدا الفضة بالفضة : ومالك يرى ان النصاب ربع دينار من الذهب او ثلاثة دراهم وكلاهما أصل ويقوم ما عداها بالدرهم . وكلا الحديثين يدل على خلاف مذهب ابي حنيفة \*

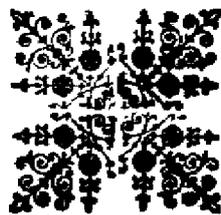
وأما هذا الحديث فان الشافعي رحمه الله بين انه لا يخالف حديث عائشة وان الدينار كان اثني عشر درهما وربعه ثلاثة دراهم اعني صرفه ولهذا قومت الدية باثني عشر ألفا

انها في المرة الواحدة فاذا عاد السارق وجب عليه القطع ثانيا الى ان لا يبقى له ما يقطع ثم ان سرق عزرو وسجن : وقيل يقتل في الخامسة : وفي المسألة أقوال أخر غير ما ذكرنا ذكرها صاحب الفتح : هذا ما يتعلق باصل النصاب : وأما ما يتعلق بقدره الذي يجب فيه القطع فذهب الشافعي الى أن النصاب الذي فيه القطع ربع دينار ذهباً أو ما قيمته ربع دينار سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر ولا يقطع في أقل منه قال الملازمة النووي وبهذا قال كثيرون والا كثرون وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والاوزاعي والليث وأبي ثور واسحق وغيرهم : وروى أيضا عن داود : وقال مالك واحمد واسحق في رواية تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم او ما قيمته أحدهما ولا يقطع فيما دون ذلك : وقال سليمان بن يسار وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن في رواية عنه لا تقطع الا في خمسة دراهم وهو مروى عن عمر بن الخطاب : وقال ابو حنيفة وأصحابه لا تقطع الا في عشرة دراهم أو ما قيمته ذلك : وحكى القاضي عن بعض الصحابة ان النصاب أربعة دراهم : وعن عثمان البتي انه درهم : وعن الحسن انه درهمان وعن النخعي انه أربعون درهما أو أربعة دنانير : وقد قال الحافظ في التتمع وحاصل المذهب في القدر الذي يقطع السارق فيه يقرب من عشرين مذهباً ويردها وذكر أدلة كل والجواب عنها : وغالبها يستند الى حديث ضعيف أو رأى مخالف ولذلك تركت ذكرها والصحيح ما ذهب اليه الجمهور : قال النووي والصحيح ما قاله الشافعي وموافقوه لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صرح ببيان النصاب في هذه الاحاديث ( أي أحاديث الباب ) من لفظه وان ربع دينار رأيا باقي التقديرات فردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الاحاديث : وقد أجاب عن الاحاديث المخالفة لذلك : والله أعلم

من الورق والفضة من الذهب . وهذا الحديث يستدل به لمذهب مالك في ان  
الفضة أصل في التقويم فان المسروق لما كان غير الذهب والفضة وقوم بالفضة دون  
الذهب دل على انها اصل في التقويم والا كان الرجوع الى الذهب الذي هو  
الأصل أولى وأوجب عند من يري التقويم به . والحنفية في مثل هذا الحديث  
وفيمن روى في حديث عائشة القطع في ربع دينار فصاعدا يقولون او من قال  
منهم في التأويل ما معناه ان التقويم امر ظني تخميني فيجوز ان يكون قيمته عند عائشة  
ربع دينار او ثلاثة دراهم ويكون عند غيرها اكثر . وقد ضعف غيرهم هذا التأويل  
وشنعه عليهم بما معناه ان عائشة لم تكن لتخبر بما يدل على مقدار ما يقطع فيه الا  
عن تحقيق لعظم امر القطع . والمجن بكسر الميم وفتح الجيم الترس مفعول من معنى الاجتنان  
وهو الاستتار والاختفاء وما يقارب ذلك . ومنه الجن وكسرت ميمه لانه آلة في  
الاجتنان كأن صاحبه يستتر به عما يحاذره قال الشاعر

فكان مجنى دون ما كنت اتقي \* ثلاث شخوص كاعبان وممصر

والقيمة والثلث مختلفان في الحقيقة والمعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات  
من ذكر الثمن فاعلمه لتساويهما عند الناس في ذلك الوقت او في ظن الراوي . او باعتبار  
الغلبة والافلو اختلفت القيمة والثلث الذي اشتراه به مالكة لم تعتبر الا القيمة .



٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ تَقَطُّعُ الْيَدِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا (١)

هذا الحديث اعتماد الشافعي رحمه الله في مقدار النصاب . وقد روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا وقولا . وهذه الرواية قول وهو أقوى في الاستدلال من الفعل لأنه لا يلزم من القطع في مقدار معين انفق ان السارق الذي قطع سرقه ان لا يقطع من سرق مادونه . وأما القول الذي يدل على اعتبار قدر معين في القطع فإنه يدل على عدم اعتبار ما زاد عليه في اباحة القطع فإنه لو اعتبر في ذلك لم يجز القطع فيما دونه . وأيضا فرواية الفعل يدخل فيها ما ذكرناه من التأويل المستضعف في ان التقويم امر ظني الى آخره : واعلم ان هذا الحديث قوي في الدلالة على اصحاب أبي حنيفة فإنه يقتضي صريحه القطع في هذا المقدار الذي لا يقولون بجواز القطع به . وأما دلالة على الظاهرية فليس من حيث النطق بل من حيث المفهوم وهو داخل في مفهوم المدد ومرتبه اقوى من مرتبه مفهوم اللقب \*

(١) خرجه البخاري بالفاظ مختلفة هذا أحدهما . ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام أحمد بن حنبل : وقوله « فصاعدا » هو منصوب على الحال المؤكدة اي ذهب ربع دينار حال كونه صاعدا الى ما فوقه . ويؤيده ما وقع في رواية مسلم عن عمرة « وما فوقه » وقد خفيت حكمة قطع اليد في ربع دينار على بعض الزنادقة واستشكلوا وورد على ذلك شبهة نسبت الى أبي الملاء المعري ونظمها في بيتين

يد بخمس مئ من عسجدوديت \* ما بالها قطعت في ربع دينار

تناقض مالنا الا السكوت له \* ونستجير بمولانا من العار

فاجابه القاضي عبدالوهاب المالكي بقوله

صيانة العضو أغلاها وأرخصها \* خيانة المال فاقهم حكمة البارئ

وروى ان الشافعي رحمه الله تعالى أجاب بقوله

هناك مظلومة غالت بقيمتها \* وههنا ظلمت هانت على البارئ

وقد اجاب شمس الدين السكردى بقوله

قل للمعري عار ايما عار \* جهل الفتى وهو عن ثوب التقى عارى

لا تقدرن زناد الشرع عن حكم \* شائر الشرع لم تقدر باشمار

فقيمة اليد نصف الالف من ذهب \* فان تمدت فلا تسوى بدينار  
ويان ذلك ان الدية لو كانت ربع دينار لكثرت الجنايات على الايدي ولو كان نصاب القطع  
خمسائة دينار لكثرت الجنايات على الاموال فظهرت الحكمة في الجانبين وهذا الحكم من  
أعظم المصالح والحكمة فانه احتاط في الموضوعين الاطراف والاموال فقطعها في ربع دينار  
- حفظا للاموال وجعل ديتها خمسمائة دينار حفظا لها وصيانة : واختلف العلماء في محل القطع بناء  
على اختلافهم في حقيقة اليد فقول أول اليد من المنكب : وقيل من المرفق : وقيل من الكوع :  
وقيل من أصول الاصابع : دليل الاول ان العرب تطلق الايدي على ذلك : ومن الثاني آية  
الوضوء فيها ( وأيديكم الى المرافق ) : ومن الثالث آية التيمم في القرآن ( فامسحوا بوجوهكم  
وايديكم منه ) وبينت النسبة ذلك فانه ثبت انه عليه الصلاة والسلام مسح على كفيه فقط : قال  
الحافظ وأخذ بظاهر الاول بعض الخوارج ونقل عن سعيد بن المسيب واستنكره جماعة : والثاني  
لا نعلم من قال به في السرقة. والثالث قول الجمهور : ونقل بعضهم فيه الاجماع : والرابع نقل  
عن علي واستحسنه ابو ثور ورد بانه لا يسمى مقطوع اليد لانه لا يقطع الا الاصابع :  
(فائدة) يشرع للحاكم ان يدعو السارق بعد القطع الى التوبة لما ورد عن أبي هريرة رضي الله  
عنه « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتى بسارق قد سرق شملة فقالوا يا رسول الله ان  
هذا قد سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أخاله سرق فقال السارق بلى يا رسول  
الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسوه ثم اتوني به فقطع فأتى به فقال تب الى الله قال قد  
تبت الى الله فقال تاب الله عليك » رواه الدارقطني والحاكم والبيهقي وقد صححه  
ابن القطان . وفي الحديث ايضا مشروعية الحسم وهو الكي بالنار اى يكوى محل القطع  
لينقطع الدم لان منافذ الدم تنسد به لانه ربما استرسل الدم فيؤدى الى التلف .  
(فائدة) يشرع تعليق يد السارق بعد قطعها في عنقه لما رواه ابو داود والنسائي والترمذي  
وابن ماجه عن عبد الرحمن بن محيريز قال سألتنا فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في عنق  
السارق أمن السنة قال اتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمر  
بها فعلق في عنقه « قال الامام محمد الدين ابن تيمية وفي اسناده الحجاج بن ارطاة وهو  
ضعيف . واخرج البيهقي ان عليا رضي الله عنه قطع سارقا فمر وابه ويده معلقة في عنقه : وحكمة  
ذلك ظاهرة لان في ذلك من الزجر ما لا مزيد عليه فان السارق ينظر اليها مقطوعة معلقة  
فيتذكر السبب لذلك وما جر اليه ذلك الامر من الخسار بمفارقة ذلك العضو النفيس  
وكذلك الغير يحصل له مشاهدة اليد على تلك الصورة من الانزجار ما تنقطع اليه  
وساومه الرديئة .

۳- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ  
 الْخَزْرُمِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
 فَقَالُوا وَمَنْ يُجْتَرِي عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
 فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ فَقَالَ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ قَامَ  
 فَاخْتَطَبَ فَقَالَ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ  
 فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَوَكَّوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ  
 الْحَدَّ وَإِنَّمَا اللَّهُ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَيْهَا  
 وَفِي لَفْظٍ كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْحَدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ  
 بِقَطْعِ يَدَيْهَا (۱)

(۱) خرجه البخاری بهذا اللفظ : ومسلم : وقوله « أهمهم شأن الخزومية » ای جلب الیهما أوحبرهم فی هوم بسبب ما وقع منها يقال أهمنی الامر أى أقلنی : والمعنی انه أهمهم شأن المرأة التي سرقت لئلا يلحقهم العار الجاهلی فی قطع يدها وهي فاطمة بنت الاسود بن عبد الاسد وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الاسد الصحابي الجليل الذي كان زوج ام سلمة قبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسرقة كانت فی عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد ذلك فی رواية وكانت فی غزوة اليمامة سنة ثمان : وقوله « ومن يجترى عليه » من الاجتراء وهو التجاسر بطريق الادلال : وقوله « حب » بكسر الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة أى محبوبه : وسبب اختصاص اسامة بذلك ما أخرجه بن سعد من طريق « ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لاسامة فی حد وكان اذا شفع شفعه » بتشديد الفاء أي قبل شفاعته : وقوله « فكلمه اسامة » الخ فی الكلام محذوف تقديره فجاءوا الى اسامة فكلموه فی ذلك فجاء اسامة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكلمه : وقوله « أتشفع فی حد » الهمزة الاستفهام الانكارى لانه كان سبق له منع الشاعة فی الحد قبل ذلك كما قدمته آفا : وقوله « وايم الله » بهمزة وصل معناها القسم ولا تستعمل الا مضافة الى الله تعالى وفيها لغات : وقوله « لو أن فاطمة » إنما خص فاطمة ابنته صلى الله عليه وآله وسلم لانها أعز أهله عنده :

قد اطلق في هذا الحديث على هذه المرأة لفظ السرقة ولا اشكال فيه وانما الاشكال في الرواية الثانية وهو اطلاق جحد العارية على المرأة وليس في لفظ هذا الحديث ما يدل على ان المبر عنه امرأة واحدة ولكن في عبارة المصنف ما يشر بذلك فانه جعل الذي ذكره ثانياً رواية وهو يقتضى من حيث الاشعار العادى انهما حديث واحد اختلف فيه هل كانت المرأة المذكورة سارقة او جاحدة . وعن احمد انه اوجب القطع في صورة جحد العارية عملاً بتلك الرواية (١) واذا اخذ بطريق صناعى اعنى في صنعة الحديث ضمنت الدلالة على مسألة الجحد حتى فليلا فانه يكون اختلافاً في واقعة واحدة فلا يثبت الحكم المرتب على الجحد حتى يتبين ترجيح رواية من روي في الحديث انما كانت جاحدة على رواية من روي انها كانت سارقة . وأظهر بعض الشافعية التكبير والتعجب ممن اول حديث عائشة في القطع في ربع دينار الذي روى فعلاً فان اعتمد على رواية من رواه قولاً فان كان مخرج الحديث مختلفاً فالامر كما قال فان احد الحديثين حينئذ يدل على القطع فعلاً في هذا المقدار والثاني يدل عليه قولاً ولا يتأني فيه تأويل احتمال التلطف في التقويم

(١) ولم يشترط في القطع أن يكون من حرز وبه قال اسحق وزفر والخوارج وبه قال اهل الظاهر وانتصره ابن حزم . وذهب الجمهور الى عدم وجوب القطع لمن جحد العارية واستدلوا على ذلك بان القرآن والسنة أوجبا القطع على السارق والجاحد للوديمة ليس يسارق ورد بان الجحد داخل في اسم السرقة لانه هو والسارق لا يمكن الاحتراز منهما بخلاف الختمس والمتهب كذا قال ابن القيم وقد أجاب بعضهم عن ذلك بان الخائن لا يمكن الاحتراز عنه لانه أخذ للمال خفية مع اظهار النصح وقد دل الدليل على انه لا يقطع . وأجاب الجمهور عن حديث الخزومية بان الجحد للعارية وان كان سروراً فيها من طريق عائشة وجابر وابن عمر وغيرهم لكته ورد التصريح في الصحيحين وغيرهما بذكر السرقة فذكر جحد العارية لا يدل على أن القطع كان له فقط . ويمكن ان يكون ذكر الجحد لقصد التعريف بحالها وانها كانت مشهورة بذلك الوصف والقطع كان للسرقة كذا قال الخطابي وتبعه البيهقي والنووي وغيرهما . قال شارح المنتقى ويؤيد هذا ما في حديث الباب من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « انما هلك من كان قبلكم بانه اذا سرق فيهم الشريف » الخ فان ذكر هذا عقب ذكر المرأة المذكورة يدل على انه قد وقع منها السرقة : والله أعلم

وان كان مخرج الحديث واحدا ففيه من الكلام ما أشرنا إليه الآن الا انه ههنا قوي لانه لا يجوز للراوى اذا كان سماعه لرواية الفعل ان يغيره الى رواية القول فيظهر من هذا انهما حديثان مختلفا اللفظ وان كان مخرجهما واحدا . وفي هذا الحديث دليل على امتناع الشفاعة في الحد بعد بلوغه السلطان . وفيه تعظيم امر المحاباة للاشراف في حقوق الله تعالى . ولفظة انما ههنا دالة على الحصر والظاهر انه ليس للحصر المطلق مع احتمال ذلك فان بني اسرائيل كانت فيهم أمور كثيرة تقتضوا الاهلاك فيحمل ذلك على حصر مخصوص وهو الاهلاك بسبب المحاباة في حدود الله فلا ينحصر ذلك في هذا الحد المخصوص (١) وقد يستدل بقوله عليه السلام «وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها على ان ما خرج هذا المخرج من الكلام الذي يقتضي تعليق القول بتقدير أمر آخر لا يمتنع وقد شدد جماعة في مثل هذا ومراتبه في القبح مختلفة (٢) \*

(١) يؤيد هذا الاحتمال ما أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة عن عائشة مرفوعا « انهم عطلوا الحدود عن الأغنياء وأقاموها على الضعفاء » .

(٢) وفي الحديث فوائد : منها ثبوت منقبة عظيمة ظاهرة لاسماء رضي الله عنه : ومنها جواز الخلف من غير استحلاف وهو مستحب اذا كان فيه تفخيم لامر مطلوب وقد اختلف العلماء في جواز الخلف به والحديث يدل على جوازه : ومنها جواز تعليق القول بلو بتقدير أمر آخر لا يمتنع خصوصا اذا كان فيه تضييق على أمر شرعي والتضييق عن مخالفة : وقد شدد قوم في القول من منع لو وانها تفتح عمل الشيطان وليس المنع على اطلاقه بل هو منزل على فعل امر قد فات أو فعل محذور ونحوه : وقد سبق الكلام عليها : ومنها مساواة الشريف وغيره في أحكام الله تعالى وحدوده : ومنها ان من راعى الشريف فيها يخشى عليه الهلاك : ومنها عدم مراعاة الاقارب والاهل والاصحاب في مخالفة الدين وقد أمر الله تعالى بذلك في قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم او الوالدين والاقربين ) وقال تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجر منكم شيئا ان قوم على ان لا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى ) وقد ورد في هذا آيات كثيرة وأحاديث مشهورة : وقد تناول الحكماء في ذلك والقضاة لاسيما في زماننا هذا فاننا نرى النظم وكثر التمدي بسببه نسأل الله التوفيق والهداية الى الصراط المستقيم : والله اعلم

## باب حد الخمر (١)

١ -  عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
أَبَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ جَلْدَهُ بِحِرْيَةٍ نَحْوِ أَرْبَعِينَ وَقَالَ فَعَلَهُ

(١) ان هذا باب في ذكر الأحاديث التي يستنبط منها احكام حد شارب الخمر : والخمر مؤنثة وتذكر يطلق على عصير العنب المشتد اطلاقا حقيقيا اجماعا واختلف العلماء هل يطلق على غيره حقيقة ارجازا وعلى الثاني هل مجازفة كاجزم به صاحب المحكم أو من باب القياس على الخمر الحقيقية عند من يثبت التسمية بالقياس : وقد صرح في الراغب ان الخمر عند البعض اسم لكل مسكر : وعند بعض للمتخذ من العنب والتمر : وعند بعضهم لغير المطبوخ ورجح ان كل شيء يستر العقل يسمى خمر لانها سميت بذلك لمخاسرتها للعقل وسترها له : وكذا قال جماعة من أهل اللغة. منهم الجوهري وابونصر القشيري والدينوري وصاحب القاموس. ويؤيد ذلك انها حرمت بالمدينة وما كان شرابهم يومئذ الانبيذ البسر والتمر كما في صحيح مسلم : ويؤيده أيضا ان الخمر في الاصل الستر ومنه خمار المرأة لانه يستر وجهها : والتغطية ومنه خمروا آنتكم اي غطوها : والمخالطة ومنه خامرته داء أي خالطه : والادراك ومنه اختمر العجين اي بلغ وقت ادراكه : قال ابن عبد البر الاوجه كلها موجودة في الخمر لانها تركت حتى ادركت وسكت فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه : وروى ابن عبد البر عن اهل المدينة وسائر المجازيين واهل الحديث كلهم ان كل مسكر خمر : وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمر ولا يتناوله اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة وللصحابة لانه لما نزل تحريم الخمر فهموا من الامر بالاجتناب تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سووا بينهما وحرما كل ما يسكر نوعه ولم يتوقفوا ولم يستفصلوا ولم يشكل عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وياقتهم نزل القرآن فاوكان عندهم تردد لتوقفوا عن الازاقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم : وقد اخرج الامام احمد في مسنده عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « من الخنطة خمر ومن الشعير خمر ومن التمر خمر ومن الزبيب خمر ومن العسل خمر » وفي الصحيحين وغيرهما ان عمر خطب على المنبر وقال الا ان الخمر قد حرمت وهي من خمسة من العنب والتمر والعسل والخنطة والشعير والخمر ما خاصر العقل : وهو من اهل اللغة قال ابن المنذر القائل بان الخمر من العنب وغيره عمر وعلى وسعد وابن عمر وابو موسى وابو هريرة وابن عباس وعائشة : ومن غيرهم ابن المسيب والشافعي واحمد واسحق وعامة اهل الحديث : وقد وردت احاديث كثيرة في التحذير عن الخمر ودم متعاطيها والوعيد على ذلك . منها

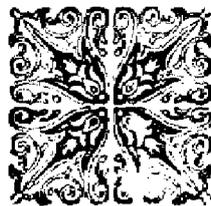
أَبُو بَكْرٍ فَلَمَّا كَانَ مُعْمَرٌ اسْتَشَارَ النَّاسَ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ  
عَوْفٍ أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ فَأَصْرَبَ بِهِ مُعْمَرٌ صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup>

لا خلاف في الحد على شرب الخمر واختلفوا في مقداره فذهب الشافعي انه اربعون  
وانفق اصحابه ان لا يزيد على الثمانين وفي الزيادة على الاربعين الى الثمانين خلاف.  
والاظهر الجواز ولو رأي الامام ان يحده بالنمال واطراف الثياب، كما فعله النبي

ماخرجه البخاري ومسلم عن ابي هريرة بلفظ « ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب  
الخمر حين يشرب وهو مؤمن » ورواه ايضا ابو داود والنسائي والترمذي: وفي سنن ابي داود  
عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لمن اقع الخمر وشاربها وساقياها  
ومبتاعها وبائتها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه » وعن انس بن مالك قال « لمن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عشرة عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها  
والمحمولة اليه وساقياها وبائتها وآكل ثمنها والمشتري لها والمشتري له » رواه ابن ماجه والترمذي  
واللفظ له وقال حديث غريب قال الحافظ عبدالمعظم النذري ورواه ثقات: وروى الحاكم عن ابي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من زنى او شرب الخمر نزع الله منه الايمان  
كما ينزع الانسان القميص من رأسه » وروى الامام احمد وابو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم  
وصححه عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم « قال ثلاثة لا يدخلون الجنة مدمن الخمر  
وقاطع الرحم ومصدق بالسحر ومن مات مدمن الخمر سقاء الله جل وعلا من نهر الغوطة قيل  
وما نهر الغوطة قال نهر يجرى من فروع المومسات يؤذى أهل النار ريح فروجهن » والمومسات  
من الزانيات : وذكر في الباب حديثين واهل اعلم

(١) خرجه البخاري بلفظ قريب من هذا : ومسلم بهذا اللفظ و ابو داود والترمذي  
وصححه والامام احمد بن حنبل : وقوله « بجريدة » هكذا هو في الكتاب وفي صحيح مسلم « فجلده  
بجريدتين نحو اربعين » وفي رواية جلد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر بالجريد والنمال :  
وفي رواية كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يضرب في الخمر بالنمال والجريد اربعين : والجريد  
سعف النخل : وقد ذهب بعض الشافعية الى ان المشروع الجلد بالجريدة وقد صرح القاضي  
ابو الطيب ومن تبعه بانه لا يجوز بالسوط : وصرح القاضي حسين بتعين السوط واحتج بانه  
اجماع الصحابة وخالفه النووي في شرح مسلم فقال اجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنمال  
واطراف الثياب ثم قال والاصح جوازه بالسوط : وحكى الحافظ في الفتح عن بعض المتأخرين  
انه يتعين السوط للمتريدين واطراف الثياب والنمال للاضفاء ومن عداهم بحسب ما يطبق  
بهم : والله اعلم

صلى الله عليه وسلم جاز. ومنهم من منع ذلك تعليلاً بعسر الضبط. وظاهر قوله « فجلده  
بجر يدة نحو اربعين » ان هذا القدر هو العدد الذي ضرب به وقد وقع في رواية  
الزهري عن عبد الرحمن بن أزهر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال « اضربوه فضره  
بالأيدي والنعال واطراف الثياب » وفي الحديث قال فلما كان ابو بكر سائلاً من حضر  
ذلك المضروب وقومه اربعين فضر ابو بكر في الخمر اربعين ففسره بعض  
الناس وقال قد قدر الضرب الذي ضرب به بالأيدي والنعال واطراف الثياب فكان  
مقدار اربعين ضربة لانها اربعون عدداً بالثياب والنعال والأيدي انما قاس ما ضرب به  
ذلك الشارب فكان مقدار اربعين عصا . ولذلك قال فقومه اى جعل قيمته  
اربعين وهذا عندي خلاف الظاهر . ويبيده قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم  
جلد في الخمر اربعين فانه لا ينطلق الا على عدد كثير من الضرب بالأيدي والنعال  
وتسليط التأويل على لفظة قومه انها بمعنى قدر ما وقع فكان اربعين اقرب من  
تسليط هذا على صدق قولنا جلد اربعين حقيقة . وقوله « فقال عبد الرحمن أخف  
الحدود ثمانون » ويروي بالنصب اخف الحد ثمانين اى اجمله او ما قارب ذلك .  
وفيه دليل على المشاورة في الاحكام والقول فيها بالاجتهاد . وقيل ان الذي اشار  
بالثمانين هو على كرم الله وجهه . وقد يستدل به من يرى الحكم بالقياس والاستحسان  
وقوله « فلما كان عمر » يجوز ان يكون على حذف مضاف اى فلما كان زمن ولاية  
عمر او ما يقارب ذلك . ومذهب مالك ان حد الخمر ثمانون على ما وقع في زمن عمر \*



٢ -  عن أبي بريدة هانئ بن نيار البلوي رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ قال لا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ <sup>(١)</sup>

فيه مسألتان أحدهما اثبات التعزير في المعاصي التي لا حد فيها لما يقتضيه من جواز العشرة فمادونها. المسئلة الثانية اختلفوا في مقدار التعزير والمنقول عن مذهب مالك رحمه الله انه لا يتقدر بهذا القدر ويخير في العقوبات فوق هذا وفوق الحدود على قدر الجريمة وصاحبها وان ذلك موكول الى اجتهاد الامام. وظاهر مذهب الشافعي رحمه الله انه لا يبلغ بالتعزير الى الحدود وعلى هذا ففي المعتبر وجهان. احدهما ادنى الحدود في حق الممزر فلا يزداد في تعزير الحر على تسع وثلاثين ضربة ليكون دون حد الشرب ولا في تعزير العبد على تسعة عشر سوطا. والثاني انه يعتبر ادنى الحدود على الاطلاق فلا يزداد في تعزير الحر ايضا على تسعة عشر سوطا ايضا وفيه وجه ثالث ان الاعتبار بحد الاحرار فيجوز ان يزداد تعزير العبد على عشرين. وذهب غير واحد الى ظاهر الحديث (٢) وهو انه لا يزداد في التعزير على عشرة واليه ذهب من

(١) خرجه البخاري بهذا اللفظ : ومسلم وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والامام احمد بن حنبل : وقوله « عن ابي بريدة » هذا ممن غلبت عليه كنيته وهو خال البراء بن عازب واختلف في اسمه على اقوال اصحابها ماذكره المصنف وهو ممن شهد العقبة ويدرأ والمجاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت معه راوية من بنى حارثة في غزوة الفتح روى له اصحاب السنن والمسانيد : وقد تكلم في اسناد هذا الحديث مع كونه متفقا عليه ابن المنذر والاصيلي من جهة الاختلاف فيه ولكن الحديث اظهر من ان تضاف صحته الى فرد من الائمة فقد صححه البخاري ومسلم : وقوله « لا يجلد » بضم اوله وفتح اللام بصيغة النفي : وروى بفتح الياء وكسر اللام : وروى بصيغة النهي مجزوما : والله اعلم

(٢) وقد اخذ بظاهر الحديث الليث واحمد في المشهور عنه واسحق وبعض الشافعية وقال صاحب التقرير معتذرا بالويلع الخبر الشافعي لقال به لانه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي : ومثله قال الداودي معتذرا لمالك لم يبلغ مالك هذا الحديث فرأى العقوبة بقدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه ان يأخذه : قال الامير الصنعاني ولا دليل لهم (اي لمن لم يأخذ بهذا الحديث)

الشافعية صاحب التقريب (١) وذكر بعض المصنفين منهم ان الاظهر انه يجوز الزيادة على العشرة . واختلف المخالفون لظاهر هذا الحديث في الدر عنه فقال بعض مصنفى الشافعية انه منسوخ بعمل الصحابة بخلافه وهذا ضيف جدا لانه يتمذر عليه اثبات اجماع الصحابة على العمل بخلافه وفعل بعضهم او فتواه بخلافه لا يدل على النسخ والمنقول في ذلك فعل عمر رضي الله عنه انه ضرب صبينا اكثر من الحد او من مائة وصبيغ هذا بفتح الصاد المهملة وكسر ثاني الحروف، وآخره غين معجمة . وقال بعض المالكية وتاول أصحابنا الحديث على انه مقصور على زمن النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر وهذا في غاية الضعف ايضا لانه ترك للعموم بغير دليل شرعى على الخصوص وما ذكره مناسبة ضعيفة ولا تستقل باثبات التخصيص قال هذا المالكى وتاويله أيضا على ان المراد بقوله في حد من حدود الله في حق من حقوقه وان لم يكن من المخاصى المقدره حدودها لان المحرمات كلها من حدود الله . وبلغني عن بعض أهل العصر (٢) انه قرر

الا فعل بعض الصحابة كما روى ان عليا عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط الاسوطين : وان عمر رضي الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة بالسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى ان فعل بعض الصحابة ليس ببديل ولا يقاوم النص الصحيح وان ما نقل عن عمر لا يتم لهم دايلا ولعله لم يبلغ الحديث من فعل ذلك من الصحابة : واذا تبين لك ذلك فلا يذنبى لمصنف التحويل على قول احد عند قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوا كل قول عند قول محمد \* فما آمن في دينه كما خاطر :

(١) قال بعض من حشى : صاحب هذا هو القاسم ابن القفال الشافى ويحتمل انه ابو الفتح سليم بن ايوب بن سليم الرازى فكلال الرجليين من اصحاب الشافى ولكل واحد منهما مؤلف يسمى التقريب ذكر ذلك الحافظ ابن خلسكان في ترجمة سليم المذكورة :

(٢) وقد بين صاحب الفتح هذا المصرى الذى سناه الشارح رحمه الله قال : والمصرى المشار اليه اظنه ابن تيمية وقد تقلد صاحبه ابن القيم المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب ان المراد بالحدود هنا الحقوق التى هى أوامر الله ونواهيه وهى المراد بقوله ( ومن يتعد حدود الله فإوئك هم الظالمون ) وفى اخرى ( فقد ظلم نفسه ) وقال ( تلك حدود الله فلا تقربوها ) وقال ( ومن يعص الله ورسوله ويتمدد حدوده يدخله ناراً ) قال فلا يزداد على العشرى التأديبات التى لاتعلق بمعصية كتأديب الاب ولده الصغيرة قلت ويحتمل ان يفرق بين مراتب المعاصى

هذا المعنى بان تخصيص الحد بهذه المقدرات امر اصطلاحى فقهى وان عرف  
الشرع في اول الاسلام لم يكن كذلك او يحتمل ان لا يكون كذلك وهذا او كما  
قال فلا يخرج عنه الا التاديبات التى لبست عن محرم شرعى وهذا او لا خروج  
في لفظ الحد عن العرف فيها وما ذكره هذا المصرى يوجب النقل والاصل عدمه:  
وثانيا انا اذا حملناه على ذلك واجزنا في كل حق من حقوق الله ان يزداد لم يبق لنا شيء  
يختص المنع فيه بالزيادة على عشرة اسواط اذ ما عدا المحرمات كلها لا التى تجوز فيها  
الزيادة ليس الاما ليس بمحرم واصل التميز فيه ممنوع فلا يبقى لخصوص منع الزيادة  
معنى . وهذا او يدناه على ما قاله المالكى في اطلاقه لحقوق الله وقد يمتد عنه بما اشرفنا  
اليه من انه لا يخرج عنه الا التاديبات على ما ليس بمحرم ومع هذا فيحتاج الى اخراجها  
عن كونها من حقوق الله \* وثالثا على اصل الكلام وما قاله المصرى ما تقدم في  
الحديث قبله من قول عبد الرحمن « اخف الحدود ثمانون » فانه يقطع دابر هذا الوهم  
و يدل على ان مصطلحهم في الحدود اطلاقها على المقدرات التى يطلق عليها الفقهاء  
اسم الحدود وان ما عدا ذلك لا ينتهى الى مقدار معين فهو ثمانون وانما المنتهى اليه الحدود  
المقدرات وقد ذهب أشهب من المالكية الى ظاهر هذا الحديث كما ذهب اليه صاحب  
التقريب من الشافعية. والحديث متعرض للمنع من الزيادة على العشرة ويبقى مادونها  
لا يمرض المنع فيه وليس التخيير فيه ولا فى شيء مما يفوض الى الولاية تخيير تشبه بل  
لا بد عليهم من الاجتهاد : وعن بعض المالكية ان مؤدب الصبيان لا يزيد على ثلاثة  
قان زاد اقتص منه وهذا تحديد يبعد اقامة الدليل المبين عليه وامه ياخذ من ان الثلاثة  
اعتبرت في مواضع وهو اول حد الكثرة وفي ذلك ضعف. والذي ذكره المصنف  
من ان ابابردة هو هانيء بن نيار. مختلف فيه فقيل انه رجل من الانصار \*

فاورد فيه تقدير لا يزداد عليه وهو المستثنى في الاصل وما لم يرد فيه تقدير فان كان كبيرة جازت  
الزيادة فيه واطلق عليه اسم الحد كما في الآيات المشار اليها والتحق بالمستثنى وان كان صغيرة فهو  
المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع ايراد الشيخ تقي الدين على المصرى المذكور ان كان ذلك  
مراده : والله اعلم